انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي

*د. نورس أحمد كاظم الموسوي
باحثة من العراق

*كلية المستقبل الجامعة- قسم إدارة الأعمال
Alnawras816@gmail.com

ملخص :

تشهد المتغيرات الإقليمية منذ بداية التسعينات عدداً من التحولات الجديدة التي كان معظمها انعكاساً للتطورات التي حصلت في الساحة الدولية، وأكدت تلك المتغيرات الأهمية الاستراتيجية للمنطقة لما تملكه من مقومات بشرية واقتصادية فاعلة، وأدت التحولات الجديدة في البيئة الإقليمية بين طياتها تحديات كبيرة اتخذت اشكال سياسية وأخرى ذات طبيعة امنية انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي، إذ برزت العديد من التدخلات والاطماع الخارجية التي تؤثر بالمجمل على مستقبل السلم الاجتماعي سواء في العراق أو المنطقة.

في ضوء ما تقدّم ومن أجل الإحاطة بموضوع البحث سنقسمه وفقاً للتقسيم الثنائي إلى مبحثين، يسبقهما مُقدّمة، سنتناول في المبحث الأول الأطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي، ونخصص المبحث الثاني لأبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي. وسنختم بحثنا هذا بمجموعة من الإستنتاجات والمقترحات، والتي لها أهميتها على الصعيدين النظري والعملي.

كلمات مفتاحية : الإقليمية – السلم -الاجتماعي.

The Effect of New Regional Variables on Social Peace

Dr:Nawras Ahmed

ABSTRACT

Since the early nineties, the regional changes have witnessed a number of new transformations, most of which were a reflection of the developments that took place in the international arena. The nature of security reflected negatively on social reality, as many for-

eign interventions and ambitions emerged that affected the overall future of social peace, whether in Iraq or the region.

In light of the foregoing, and in order to understand the topic of the research, we will divide it according to the binary division into two sections, preceded by an introduction. We will conclude this research with a set of conclusions and suggestions, which are important on both the theoretical and practical levels.

KEY WORDS:- regional - peace – social.

خطة البحث

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي

المطلب الأول: ماهية السلم الاجتماعي

المطلب الثاني: ذاتية السلم الاجتماعي

الفرع الأول : تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الإجتماعي

الفرع الثاني: تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الإنساني

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية الجديدة وأبعادها المؤثرة على السلم الاجتماعي

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية الجديدة

الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية لنظام الشرق الأوسط

الفرع الثاني: المتغيرات الإقليمية الجديدة للشراكة الاوربية – المتوسطية

المطلب الثاني: أبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة على السلم الاجتماعي

الفرع الأول: الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي

الفرع الثاني: الأبعاد السياسية والمعنوية لإستقرار السلم الاجتماعي

الهوامش

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات

ثانيًا: المقترحات

المصادر

مقدمـــــــــة

تتمتع المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان بحقها في السلم الاجتماعي، ويُعد تحقيقه تحقيقاً للأمن العام في أي مجتمع، والذي هو قمة النجاح للسلطات السياسية والتفيذية للدولة، فالأمن والسلم الاجتماعي يعني نجاح كل السياسات

التي تتبعها الدولة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مع ذلك فإن حق المجتمعات في السلم الاجتماعي مستهدف إما من قبل الجماعات المعارضة للنظم السياسية الحاكمة، أو من المعارضين لسياسات الدولة من داخل الدولة أو خارجها.

أولاً: اشكالية البحث

تتمحور مشكلة البحث حول مسألة إنعكاس المتغيرات الإقيلمية الجديدة من حيث تباينها من وقت لآخر تبعًا لإختلاف آلياتها، فقد شهد النظام العالمي مجموعة من المتغيرات الجديدة التي كان لها الأثر الواضح في شكل وطبيعة النظام الإقليمي بشكل عام والعراق بشكل خاص مما أبرز محاور تهديد جديدة للسلم الاجتماعي شملت المجالات السياسية والإقتصادية وغير ذلك، والتي قد تلتقي حول مبدأ الضرورة والحاجة؛ لإرتباطها بحياة الأفراد وتعدد احتياجاتهم.

ثانيًا: أهمية البحث

يُعد السلم الاجتماعي الأساس الذي تُبنى به الدولة والذي يُعبِّر عن اتفاق الأفراد على المشتركات العامة، وتتحدد في ضوئها قواعد تكوين وممارسة السلطة التي تُضفي عليها الشرعية، الأمر الذي يتطلب معه تسليط الضوء على أهم المتغيرات الإقليمية، وما يمكن أنْ تؤثره على السلم الاجتماعي وأمن الأفراد بكونه لا يزال هاجس المجتمعات التي تسعى إلى تحقيقه بشتى الوسائل.

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى معالجة الإنقسامات الأيديولوجية، والتغلب على بؤر التوتر من خلال ضرورة تعزيز السلم الاجتماعي ودوره في ظل متغيرات إقليمية تتلائم مع طبيعة الأمن الإقليمي للمنطقة. وإعادة ترتيب توازن القوى بين الدول، إذ أن قوة الدولة قد تتحدد بالرغبة في القيام بدورها الإقليمي.

منهجية البحث

إن المنهجية الأكثر إنسجاماً مع طبيعة الموضوع الاستعانة بالمنهج الوصفي فضلاً عن المنهج التحليلي من حيث بيان الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي، ومن ثم تحديد أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي، كما سنعمد على جمع المعلومات المستخلصة من عموم المصادر القانونية والمؤلفات

المتعلقة بموضوع بحثنا وترتيبها وفق إطار علمي.

رابعًا: خطة البحث

إن طبيعة موضوع بحثنا في (**أثر المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي**) تجعل من المناسب أن نعالجه وفق مبحثين تسبقهما مقدمة: نُبيّن في المبحث الأول ماهية الأطار المفاهيمي للسلم الإجتماعي وذلك في مطلبين، نُوّضح في المطلب الأول ماهية السلم الإجتماعي أما المطلب الثاني فنتناول فيه ذاتية السلم الاجتماعي. ونُكّرس المبحث الثاني أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي عبر مطلبين نفرد المطلب الأول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي ونتناول في المطلب الثاني الابعاد العقائدية والبيئية لإستقرار السلم الاجتماعي، من ثم سنختم بحثنا بأهم ما سنتوصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسلم الاجتماعي

تختلف النظرة التي يتبعها الباحثون عند تحديد مدلول السلم الإجتماعي، فالبعض يراه أنه وأمن الدولة ذا مدلول واحد، والبعض الآخر يرى إزدواجية هذا المدلول، وبغية التعريف بالسلم الاجتماعي سيتم البحث في ماهيته ثم بيان ذاتيته، وسيكون ذلك في مطلبين وكما يأتي:

المطلب الأول

ماهية السلم الاجتماعي

يُلاحظ بأنه لم يرد تعريفاً مستقلاً ومحدداً للسلم الاجتماعي ضمن النصوص القانونية، إلا أن هناك الكثير من المفاهيم التي عبرّت عنه يمكن استشفافها من طبيعة تلك النصوص وما تطرقت له من مفاهيم الوحدة الوطنية والإستقرار الداخلي للدول وحماية نظام الحكم وغيرها، إذ يمكن أن نتبيَّن منها حدود ذلك، فقد دلل المشرع القانوني على تبَّنيه حمايته للسلم الإجتماعي وتوفير الحد الأقصى من الحماية للمصالح الأساسية المتعلقة بنظام المجتمع وأعرافه وتقاليده ألخ...، وإن لم يستعمل عبارة (السلم الإجتماعي) بصورة صريحة.

وعلى أية حال، يمكن أن نستشف مفهوم السلم الاجتماعي، وبحسب الأبعاد التي يتم طرحها بمعرض تعريف الدولة التي تُمثل مجموعة من الأفراد المستقرين على إقليم معين، ولهم من النظم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة[1]، فإنه يمكن القول بأن هذه النظم هي بلا شك ما يفترض أن يحددها اتفاق السلم الاجتماعي، وإذا كانت الدولة عبارة عن صورة متقدمة للمجتمعات

(1) د. عبير حسين السيد حسين، دور القاضي الدستوري في الرقابة على السلطة التقديرية للمشرع - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص4.

السياسية ناتجة عن الإقامة المستقرة لجماعة بشرية متجانسة على بقعة جغرافية محددة تُطبق نظامًا اجتماعيًا وسياسيًا وقانونيًا ثابتًا هدفه تحقيق المصلحة العامة ويتم حمايته من قبل سلطة متمتعة بالقدرة على الإجبار المنظم[2]؛ لذلك فإن هذا النظام الاجتماعي والسياسي والقانوني لا شك في أنه يفترض تعبيره عن مجموعة من القواعد التي اتفق جميع الأشخاص على أن تكون حاكمة لعلاقاتهم، الأمر الذي يُعطي للسلطة القدرة على الإجبار المنظم وبما يحقق المصلحة العامة لهم، وهذا ما يُشكل القواعد الناشئة عن السلم الاجتماعي.

وجدير بالذكر أنه يمكن أن نتبين مدلول السلم الاجتماعي ضمن مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية كونه مطلبًا للكثير منها؛ ذلك لأثره الفعال في بناء الدولة والمجتمع[3]، وربطت هذه الدراسات بين مفهوم السلم الاجتماعي والسلام بشكل عام، والذي يتم النظر له من جانبين: عُرِّف في الجانب الأول على أنه غياب الخلافات والعنف والحروب[4]، وفي الجانب الآخر بأنه الإتفاق أو الإنسجام أو الهدوء في حد ذاته، وهو بهذا المعنى لا يُقصد به غياب العنف بكافة أشكاله فحسب، بل أنه يعني كذلك حالة مرغوبة في ذاتها تتمثل في الحاجة إلى التوصل إلى إتفاق ورغبة في تحقيق الإنسجام في العلاقات بين الأفراد وسيادة نوع من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة[5] بناءً على ما تقدّم فالسلم الاجتماعي حيث يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأفراد، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، وحيث تجمعهم الحاجة إلى العيش بسلام وأستقرار؛ فإن هذه الحاجة يمكن أن تتحقق من خلال إتفاق يضمن إلتزامهم بجملة من المحددات ليتوقع كل طرف منهم خلالها سلوكًا معينًا من الطرف الآخر، وفقًا لما يقع على عاتقه من واجبات لإيجاد حالة من التوازن بين الأطراف المختلفة في الإرادات، والإمكانات، والمصالح، والقوة، ويحافظ عليها بقوة القانون[6] حتى يكون مرجعًا في تسوية الخلافات وضمان الحصول على الحقوق وتنفيذ الإلتزامات، وعلى ذلك يضع السلم الاجتماعي قواعدًا أساسية لا يمكن تجاوزها[7].

يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأفراد، مختلفون بالضرورة عن بعضهم البعض، وحيث تجمعهم الحاجة إلى العيش بسلام وأستقرار

المطلب الثاني

ذاتية السلم الاجتماعي

إنَّ القواعد التي يفرزها السلم الاجتماعي والأثر الذي يتحقق عنها قد تجعله يقتربً نوعًا ما مع بعض المفاهيم المتباينة الأُخرى، وعلى وجه الخصوص مفهومي الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني، وبغية الوقوف على أوجه التمييز بين هذه

(2) د. مصطفى عفيفي، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مطبوعات كلية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1988، ص57.

(3) د. تيسير عبد الجبار الألوسي، لغة الحوار أساس السلام الإجتماعي والسياسي، مقال منشور في: www.geocities.com/ModernSomerianSlates. ود. باهر التهامي، ركائز الوحدة الوطنية، السلام الاجتماعي والتعايش السلمي، مقال منشور في www.masress.com: ود. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة، عـدد91، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، 1992، ص 8.

(4) حسن الصفار، السلم الإجتماعي، مقوماته وحمايته، www.classic.aawsat.com. وإبراهيم خليل عليان، السلم الأهلي والتوزيع العادل للثروة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2012، ص6-7 وما بعدها.

(5) د. محمد بو سلطان، من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم، بحث منشور في: org.revues.insaniyat//:http

(6) دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والـدول من الأسفل إلى الأعلى، ترجمة لميس فـؤاد اليحيى، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2011، ص 280.

(7) د. ثناء فؤاد عبد الله، الحزب والسياسة والديمقراطية، مجلة الإسـلام والديمقراطية، عدد3، بغداد، 2003، ص40.

المفاهيم لتحديد أدق لماهية السلم الاجتماعي، وسيتم ذلك من فرعين.

الفرع الأول

تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الاجتماعي

إن الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يُمثل الاستقرار والاكتفاء للإنسان من جميع جوانب حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن ضرورة توفير التأمينات الاجتماعية والخدمات كافة؛ ليشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بوطنه ودولته، وهو ما يتحقق بتأمين الفرد على نفسهِ وماله وكرامتهِ، وهذا ما يُعدُّ هدف الأمن الاجتماعي بمفهومه الخاص[8].

كما يقوم الأمن الاجتماعي على مجموعة من الأسس التي يتحقق بتوافرها، كالتماسك بين أفراد المجتمع بشعورهم بالانتماء إلى وطن واحد ومجتمع واحد، والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية تعَّبر عن حضارتهم، وتحقق التعاطف بين أفراد المجتمع الذي يُمثل انحسار الأنانية الفردية لصالح الطبيعة الاجتماعية للأفراد والناتجة عن إدراك ضرورة التكافل الاجتماعي، كذلك وجود الاستقرار السياسي وارتباط الدولة بالفرد وإرتباط الفرد بالدولة عبر نظام حكم عادل تدعمه المبادئ الدستورية التي تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظل قوانين تطبقها أجهزة حكم فاعلة وكفؤة تعتمد المواطنة أساسًا في المشاركة وتحديد الحقوق والألتزامات[9].

نلاحظ من تحليل الأسس أعلاه بأن الأمن الاجتماعي يشترك مع السلم الاجتماعي في كون ما يقوم عليه الأخير يعَّد من مقومات الأول، إن لم يكن أهمها حسبما يعبر عنه الواقع الذي يُشير إلى أثر الانقسامات والصراعات الداخلية على السلطة في غياب استقرار الدولة أو وجودها، فضلاً عن أثر هذه الانقسامات أو الصراعات في تفتيت التماسك الاجتماعي الذي يهدر مبدأ المواطنة، والذي يُعد حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة[10].كما أن السلم الاجتماعي بما يوفره من اتفاق على قبول التنوع واعتماد التعددية في بناء الدولة هذا ما يشكل ركيزة من ركائز الأمن الاجتماعي.

الأمن الاجتماعي يشترك مع السلم الاجتماعي في كون ما يقوم عليه الأخير يعَّد من مقومات الأول، إن لم يكن أهمها

الفرع الثاني

تمييز السلم الاجتماعي عن الأمن الإنساني

ظهر الأمن الإنساني كمصطلح في تسعينيات القرن العشرين نتيجة لمجموعة من التحولات في طبيعة الصراعات الحاصلة أنذاك، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد، وليست بين الـدول[11]. ويتسم هذا النمط من

(8) د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان،1983، ص64.

(9) المواطنة رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة، يلتزم فيها الأفـراد بالولاء مقابل تعهد الدولة بحمايتهم والمحافظة على حقوقهم. د. علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص286.

(10) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2011، ص30.

(11) تشير الإحصاءات إلى أنه من بين (61) صراع كان (58) منها صراعًا داخليًا، وان أغلب ضحايا تلك الصراعات من المدنيين. Human Security Now: The Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security, 2003, p. 21.

الصراعات الداخلية بخلفيات قد تتعلق بالهويات الفرعية غالباً؛ لذلك يرّكز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الطبيعي- الفرد- وليس على الدولة، كالمطالبة بمكافحة التمييز بشتى صوره في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة، واحترام الحقوق الاساسية، والمطالبة بالحكم الإنساني الرشيد الذي يقوم على مراعاة الاعتبارات الإنسانية سواء على المستوى الإقليمي بالتركيز على المصالح الإقليمية المشتركة، والابتعاد عن التبعية، أو الرغبة بالهيمنة، أو على المستوى العالمي بإستخدام القانون الدولي لمصلحة المجتمع الدولي ككل، وليس لمصالح خاصة بدول معينة[12]

(12) Globalization with a Human Face Human Development Report, UnitedNations1999 :United Nations Development Program,1999, p.4.

مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الطبيعي- الفرد- وليس على الدولة، كالمطالبة بمكافحة التمييز بشتى صوره في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة

ووفقًا لما تقدم أصبح مفهوم الأمن مرتبطاً بأمن الإنسان وحقوقهِ أولاً، ومن ثم يتحقق بتوفره أمن الدول، ولذلك فقد ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هنالك أربعة معايير يتم من خلالها تقييم الدولة التي يتحقق بها الأمن الإنساني في البعد السياسي من خلال مدى قبول المواطنين لحكومة دولتهم، والتزامات الدولة بالبروتوكولات الدولية الحامية لحقوق الإنسان[13].

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

لا ريب أنّ رضا المواطن هو أساس السلم الإجتماعي وموضوعه، وعلى هذا يُشّكل ما يقوم به السلم الاجتماعي أهم الأسس والمقومات التي يتحقق بها الأمن الإنساني؛ لأنه يؤدي إلى حماية التنوع الإنساني ويُقرّر الحكم التعددي الرشيد[14].

(14) عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1987، ص77. وسعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص358.

وهنا تتضح العلاقة بين المفهومين في أن السلم الاجتماعي يُمثل عنصرًا من عناصر الأمن الإنساني، وجزءاً فعالاً في تحققه، إلاّ أنه يختلف عنه في نطاقهِ إذ يتحدّد السلم الاجتماعي بإتفاق الأشخاص الطبيعيين في بناء دولة تقوم على الإعتراف بالتنوع والمشاركة بالسلطة في حين يتخذ الأمن الإنساني نطاقًا أوسع من الشأن الداخلي للدولة.

أنّ رضا المواطن هو أساس السلم الإجتماعي وموضوعه، وعلى هذا يُشّكل ما يقوم به السلم الاجتماعي أهم الأسس والمقومات التي يتحقق بها الأمن الإنساني

جدير بالإشارة أن ضمان السلم الاجتماعي مرتبط دائمًا بمعرفة الأنسان لدقائق البنية التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، فلا يتحقق السلم ما لم يحدث إقتراب علمي وواقعي من مقومات حياة الفرد والجماعة؛ لتنشأ بناءً على ذلك رؤية إستراتيجية على صعيد الفكر والعمل الذي تقوده إلى تحقيق مبتغاه في التطور والنمو من خلال بناء دولة تنظم وتحمي هذا المبتغى[15].

(15) د. مصطفى العوجي، مصدر سابق، ص 22 وما بعدها.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية الجديدة وأبعادها المؤثرة على استقرار السلم الاجتماعي

حملت التغيرات في البيئة الإقليمية بين طياتها تحديات جديدة إتخذت أشكالاً وترتيبات سياسية واقتصادية وأخرى ذات طبيعة أمنية انعكست بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي، إذ برزت العديد من التدخلات بين السلم الاجتماعي والأمن الإنساني. في ضوء ذلك سنقوم قدر الإمكان بتحديد المتغيرات الإقليمية، ومن ثم التطرق إلى مجموعة من العوامل التي تكفل الإستقرار للسلم الإجتماعي من خلال الأبعاد للمتغيرات الإقليمية والتي سنتناولها في مطلبين وكالآتي:

فلا يتحقق السلم ما لم يحدث إقتراب علمي وواقعي من مقومات حياة الفرد والجماعة

المطلب الأول

المتغيرات الإقليمية الجديدة

سنتناول في هذا المطلب أبرز المتغيرات الإقليمية من وجهتين الأولى ستكون لنظام الشرق الأوسط، أما الثانية فستكون للشركة الأوربية المتوسطية، وسيتم بحثهما على فرعين وكما يلي:

الفرع الأول

المتغيرات الإقليمية الجديدة لنظام الشرق الاوسط

تُمثّل فكرة الإقليمية الجديدة بترتيباتها وتكتلاتها، إحدى أهم الظواهر الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت المجتمع الدولي ما بعد الحرب الباردة إمتدت إلى مختلف الأقاليم بعد أن اتخذت لها متغيرات إقليمية وأهدافاً ذات أبعاد شاملة إستراتيجية وعسكرية وأمنية وثقافية وحضارية، والتي لها تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما سيكون لها نتائج فاعلة في مراكز القوة والنفوذ في النظام العالمي وآفاقه المستقبلية على نحو عام ونظامه الإقليمي على نحو خاص، وبما يُفضي إلى تغيير في بنيتهُ الهيكلية التي غدت اليوم بمرحلة جديدة تختلف نسبياً عن المراحل السابقة[16]؛ لتتلاءم مع المتغيرات الجديدة، إذ مثل انتهاء الحرب والفراغ الكبير الذي خلفته على مستوى التوازن الاستراتيجي والاستقطاب الإقليمي.

وبروز أزمة الخليج عام1991 وما تبِعها من نتائج سلبية، واندلاع أحداث أيلول عام 2001 واحتلال العراق عام 2003، هذا كله أعطى فرصة غير مسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لتحقيق مخططاتها الرامية في إعتلاء العرش العالمي والهيمنة على مُقدراته، خاصة في ظل التحديات التي غدت تواجها في الكثير من أقاليم العالم تحديداً الشرق الأوسطي... ومنها بروز قوة صاعدة بتكتلاتها الإقليمية الجديدة التي أضحى يُحسب لها ألف حساب، لتندفع الولايات المتحدة بأثرها في

(16) د. عبد الحميد الشواربي، الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 89.

الإنخراط في الإقليمية الجديدة وتوظيفها في إستراتيجيتها الشاملة[17].

بدأت تلك الإستراتيجية تطرح مشاريعاً للإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تحديداًعبر بوابة العراق الذي أُريد له أن يكون النموذج الإقليمي الجديد للشرق أوسط. وتقديم المشروع على أنه مدخلٌ حقيقيٌّ للإصلاح والتغيير وفرصة للنهوض وتحقيق السلم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي عبر التعاون الإقليمي بإنشاء أسواق تجارة حرة مع دول المنطقة بالاشتراك مع إسرائيل طبعاً[18]؛ وهو ما بات يُشكل ظاهرياً أهم ركائز مشروع الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط بيد أن المقصود أكبر من قضية سوق وأشمل من مسألة تعاون إقتصادي، أو إصلاح سياسي، أو سلم إجتماعي.

إن إصرار الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها العالمية يتطلب بالضرورة غرس أقدامها في منطقة الشرق الأوسط وإعادة رسمها وتجزئتها في شكل جديد، لاسيما إذا ما علمنا أن الإقليمية الجديدة تحمل في طياتها مسحاً استراتيجياً للمنطقة كلَّها بما يجعلها القاعدة الأمريكية التي ستنطلق منها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة عبر العراق نحو الهيمنة على كل الإقاليم والانفراد بالنظام العالمي.

كما أنَّ التعبير عن النظام الشرق الأوسطي هو ليس بالفكرة الجديدة التي ظهرت الدعوة لها حديثًا، إذ عبر عن هذا النظام في السابق صيغ سياسية وأمنية وعسكرية تمثلت في حلف بغداد، وقبل ذلك ميثاق سعد آباد، إلا أنَّ الدعوة الجديدة لإقامة تركيبة سياسية- اقتصادية- اجتماعية اكتسبت خطورتها في ظل المتغيرات الدولية التي اتاحت للولايات المتحدة فرصة طرح المشاريع الإقليمية الجديدة التابعة لها في الشرق الأوسط[19]، والهدف الأساس من هذه الفكرة هو احتواء العالم العربي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا وثقافيًا على وفق ما تقتضيه المصالح الأمريكية، فضلاً عن ذلك إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني؛ لتسهيل إندماجه في المنظومة الإقليمية الجديدة، وفي ضوء ذلك جاء مشروع النظام الشرق اوسطي على وفق التصور الأمريكي- الصهيوني مكونًا من ثلاثة أنظمة فرعية سياسية واقتصادية وامنية[20].. وكل هذا سيؤثر تاثيرًا كبيرًا على السلم الإجتماعي في المنطقة العربية ويهدد النظام السياسي للشرق الأوسط في ضوء المخططات الامريكية، واحتواء الأنظمة والقوى السياسية والدينية والقومية الفاعلة على الساحة العربية.

الفرع الثاني

المتغيرات الإقليمية الجديدة للشراكة الاوربية – المتوسطية

إن المتغيرات الإقليمية الجديدة فيما يخص العلاقة بين دول الإتحاد الأوربي وأقاليم حوض البحر المتوسط قد شهدت تطوراً تدريجياً إرتبط إرتباطًا كبيرًا بتطوير

(17) د. منعم صاحي العمار ومـــروان سـالـم عـلـي، مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة (الـعـراق انموذجًا)، ص1-2. منشور على الموقع الالكتروني: https://:iq.edu.nahrainuniv.www/1954/node/ar

(18) د. منعم صاحي العمار ومـــروان سالم علي، المصدر نفسه، ص1. دون ايبرلي، مصدر سابق، 283.

(19) نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية واثرها على الأمن، بحث منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى ، 2010، ص480.

(20) محمد عبد الكريم نافع، الأمـن القومي، الجزء الأول، مطبوعات الشعب، القاهرة، مصر، 1975، ص93.

الاتحاد الأوربي ذاته؛ وذلك منذ توقيع المعاهدة المنشئة للمجموعة الأوربية في عام 1957 المعروفة بمعاهدة روما، وتبعاً لذلك تغيرت سياسة الإتحاد إزاء أقاليم دول البحر المتوسط من مرحلة لأخرى.

كما وتفاعلت مجموعة من المعطيات العالمية والإقليمية، التي شكلت في مجموعها محددات توّجه دول الإتحاد الأوربي نحو سياسة إقليمية متوسطية جديدة، ومن ثم إتجاهًا نحو مشروع للشراكة الأوربية-المتوسطية بصفة خاصة. وتظهر بعض من المحددات والمتمثلة نوعًا ما بتراجع فكرة التهديد الشيوعي للأمن الأوربي بصورة عامة، وتصاعد حدة الخلافات بين دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والإقتصادية العالمية، فضلاً عن ذلك وجود مجموعة من المخاطر والتهديدات الأمنية الخطيرة التي باتت تُهدّد الأمن الأوربي من شتى الجوانب، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب الشرق المتوسطي[21].

(21) نظير محمود امين، المصدر نفسه، ص481.

وجدير بالذكر أن أهم تلك المخاطر تتمثل بإرتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث، وإستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى أوربا، وايضًا نظرة الدول الغربية إلى الدين الإسلامي، إذ يُنظر على أنه يعني الأصولية أي الإرهاب[22] وهذا ما يسبب إشكالية لا بل خطرًا كبيرًا لا يمكن تجاهله.

(22) د. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص163-164.

كما أن المتغيرات الجديدة التي حصلت على الساحة السياسية الإقليمية تمثلت بمجموعة من التحالفات الأمنية والعسكرية التي إنعكست بشكل سلبي على واقع السلم الاجتماعي، ومن ثم على الأمن العربي بشكل عام والتي يمكن اجمالها بما حصل من تحالفات أمريكية إسرائيلية، أو تركية إسرائيلية أو التسلح الإيراني غير التقليدي.

المطلب الثاني

أبعاد المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة في السلم الاجتماعي

تتمثّل الأبعاد الاجتماعية التي ترمي إلى توفير السلم الاجتماعي للأفراد بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن

سنتناول في هذا المطلب أبعاد المتغيرات الإقليمية المؤثرة في السلم الاجتماعي، والتي تتعدد إلى إجتماعية وإقتصادية وأخرى سياسية وعقائدية إلخ... وجدير بالذكر أنها تُؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني للدولة الإقليمية. وتاسيسًا على ما ذُكر سنبين أهم الابعاد الإقليمية تلك من خلال فرعين وكالآتي:

الفرع الأول

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإستقرار السلم الاجتماعي

تتمثّل الأبعاد الاجتماعية التي ترمي إلى توفير السلم الاجتماعي للأفراد بالقدر

الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن، والعمل على زيادة قدرة المؤسسات؛ لبث الروح المعنوية وزيادة الإحساس الوطني بالانجازات الداخلية، واحترام تراثه الذي يُمثّل هويته وإنتماءه الحضاري واستغلال المناسبات الوطنية التي تسهم في تعميق الإنتماء، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني؛ لتمارس دورها في توجيه الطاقات وتعزيز فكرة العمل الطوعي[23]؛ لتكون هذه المؤسسات قادرة على النهوض بواجبها كرديف وداعم ومساند للجهد الرسمي في شتى المجالات.

(23) عبد الله سعيد محمد القحطاني، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الـريـاض، السعودية، 2010، ص14.

في حين أن البعد الاقتصادي والذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم، وايضًا تلبية الإحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص عمل لمن هو في سن العمل مع الأخذ بنظر الاعتبار تطوير القدرات والمهارات الإنسانية من خلال إقامة برامج التعليم والتأهيل والتدريب، كذلك فتح المجال لممارسة الأعمال الحرة ضمن الأوساط الإقليمية ضمن إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة روح العصر، وتوفير متطلبات الحياة الراهنة[24].

(24) نظير محمود امين، مصدر سابق، ص482.

الفرع الثاني

الأبعاد السياسية والمعنوية للسلم الاجتماعي

يُقصد هنا بالأبعاد السياسية الحفاظ على الكيان السياسي للدولة بين الدول الاقليمية، وإحترام الرموز والثوابت الوطنية التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وعدم اللجوء إلى طلب الرعاية من جهات اجنبية اقليمية، أو العمل وفق أجندة غير وطنية مهما كانت المبررات والذرائع، وممارسة التعبير بالوسائل المحددة وفق القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك، والتي تأخذ بالحسبان الأمن الوطني وإستقراره.

فالبعد السياسي يُشكل مدى قبول المواطنين لحكومتهم، وإلتزام الدول الإقليمية بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية، وكيفية إدارة الدولة لإحتكارها وتنظيم حق إستخدام القوة والإكراه، كذلك مدى القدرة على تحقيق الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة إستخدام السلطة، كما أشار إلى أن التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية في تجاهل تلك الإعتبارات يجعل من الدولة مصدرًا لتهديد أمن أفرادها[25].

أن التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية في تجاهل تلك الإعتبارات يجعل من الدولة مصدرًا لتهديد أمن أفرادها

(25) برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009.

يدخل في مسؤولية الدولة حماية رعاياها وبالمقابل عليهم ان يهبوا للدفاع عنها إذا تعرّضت لأخطار تُهدّد كيانها السياسي أو تمس سيادتها، فالسلم الاجتماعي هنا ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وتحقيق الإستقرار،

مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار الخارجية من الدول، وكذلك الجماعات المنظمة التي تسعى لزعزعة السلم الاجتماعي للدولة بشتى الوسائل.

وفيما يتعلق بالأبعاد المعنوية والتي تتمثل بإحترام المعتقدات الدينية بصفتها العنصر الأساس في وحدة الأمة وإحترام شعور ابناءها، إذ تتوحد مشاعرهم دون أن يُساء إلى معتقداتهم مع مراعاة حرية الأقليات في إعتقادهم، كما أن هذا النوع من الأبعاد والذي يُطلق عليها في غالب الأحيان بالأبعاد العقائدية [26]، إذ يتطلب إحترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة، فضلاً عن القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، وحث الأفراد على الايمان بها.

يتطلب إحترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة، فضلاً عن القيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، وحث الأفراد على الايمان بها

(26) د. منعم صاحي العمار ومروان سالم علي، مصدر سابق، ص2.

الخاتمة

بعد أن إنتهينا من دراسة موضوع بحثنا توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات التي سنستعرض أهمها، وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن المتغيرات الإقليمية الجديدة هي بمثابة إعادة المُؤسسة للنظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي وهذا ما يؤثر تاثيرًا إيجابيًا على السلم الإجتماعي وعلى نحو يتواءم مع المتغيرات الدولية، ويجعل من المجموعات الإقليمية حلقة وسط بين الدولة القومية من جهة والنظام العالمي من جهة أخرى.
2. تأخذ المتغيرات الإقليمية الجديدة بالانفتاح الجيوبوليتيكي، أي أنها لم تقتصر على الدول التي يجمعها إنتماء إجتماعي، أو جغرافي، أو حضاري، أو تاريخ مشترك؛ ذلك طالما هناك مصالح متبادلة. وبذلك يؤدي إلى إستقرار السلم الاجتماعي في المنطقة.
3. تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إستثمار المتغيرات الإقليمية الجديدة في إستراتيجيتها لتأمينها جملة من المصالح الحيوية؛ كي تُعزّز من قدرتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها عبر الهيمنة على أقاليم العالم بربطها بعضها مع البعض الآخر بشبكة من المنظومات الإقليمية الجديدة، ويظهر واضحًا بأن السلوك الأمريكي ينعكس على السلم الاجتماعي بشكل سلبي ذلك بأنه سلوك إقليمي المنطلق عالمي النزعة مع دول الشرق الوسطي والمجتمع الدولي برمته.
4. إن النظام الإقليمي العربي بات مخترقاً بشتى أنواع التدخل الخارجي هذا ما إنعكس سلبًا على السلم الاجتماعي بشكل ملحوظ، خاصة بعد الاحتلال الانكلو-أمريكي للعراق. كما أن نوعية الأحداث التي تعرّضت لها العلاقات العربية الأمريكية وما عانته من قصور أسهم في أن يكون مشروع الإقليمية الجديدة خاتمتها متناغماً وما هو مطلوب لبناء الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

5. تسير المتغيرات الإقليمية الجديدة بتصاعد ملحوظ لا بتراجع كما كان متوقعاً لها؛ ويتمثل بالتركيز العالمي حول الكتل القارية العظمى التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي. مما يؤكد السعي إلى القبول بمبدأ المشاركة الإقليمية لدعم نظرية الاعتماد والتعاون المتبادل بما من شأنه أن يؤدي إلى بزوغ هيكل عالمي جديد تعددي يُفترض أن يعزز السلم الإجتماعي في المنطقة، وهنا إشارة واضحة على أن المتغيرات الإقليمية الجديدة ستلعب دوراً فاعلاً ومركزياً في بلورة نظام متعدد الأقطاب.

ثانيًا: المقترحات

1. العمل على تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي، ومعالجة الاختلالات الناشئة عن المتغيرات الإقليمية الجديدة من خلال دراسة الظواهر الإجتماعية السلبية والبحث في أسبابها، ووضع الحلول الناجعة لها.
2. تحسين الأوضاع المعيشية عن طريق رفع المستوى الاقتصادي من خلال التبادل الإقليمي، ووضع الخطط التنموية لرسم صورة المستقبل المستدام وزيادة معدلات الدخل للأفراد، والأخذ بيد الفئات الضعيفة لتنال نصيبها من الرعاية والعيش الكريم في ظل المتغيرات الجديدة.
3. ضرورة التوجيه الصحيح لكافة المؤسسات بالعمل على إعداد الأجيال إعدادًا إجتماعيا ونفسيًا وسلوكياً؛ وغرس القيم وتزويدهم بالمعرفة؛ ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع صالح تسوده العدالة والمساواة تحقيقًا للأمن والأمان بالرغم من المتغيرات الإقليمية الجديدة المؤثرة.
4. العمل على تعزيز القول بأن مسؤولية السلم الاجتماعي مسؤولية فردية وجماعية في الوقت ذاته تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيدًا عن اشكال التهديد وأي مظهر من مظاهر الخوف.
5. إبراز دور الوسائل الاعلامية التي تسهم اساهما فاعلاً ومهمة في خلق الرأي العام وتعزيزه والإيمان بحرية الجانب الفكري، وعدم الإعتداء على الجوانب المعنوية أو العقائدية وفق أي ظرف من الظروف.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

- الكتب والمؤلفات

1. إبراهيم خليل عليان، السلم الأهلي والتوزيع العادل للثروة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.
2. دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، بناء المجتمعات والدول من الأسفل إلى الأعلى، ترجمة لميس فؤاد اليحيى، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2011.
3. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

4. د. عبد الحميد الشواربي، الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
5. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، 1987.
6. د. عبير حسين السيد حسين، دور القاضي الدستوري في الرقابة على السلطة التقديرية للمشرع - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.
7. د. علي يوسف الشكري، النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
8. د. عمر أحمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
9. مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2011.
10. محمد عبد الكريم نافع، الأمن القومي، الجزء الأول، مطبوعات الشعب، القاهرة، مصر، 1975.
11. د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة، عدد91، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المغرب، 1992.
12. د. مصطفى عفيفي، الوجيز في مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، مطبوعات كلية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1988.
13. د. مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1983.
14. نظير محمود أمين، المتغيرات الدولية والإقليمية واثرها على الأمن، بحث منشور، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى ، 2010.

ثانيًا: المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Human Security Now: The Final Report of the Commission on Human Security, (New York, United Nations: Commission on Human Security, 2003, p. 21.
2- Globalization with a Human Face Human Development Report, UnitedNations1999 :United Nations Development Program,1999, p.4.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1- http://insaniyat.revues.org
2- www.geocities.com/ModernSomerianSlates
3- www.masress.com
4- **https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/1954**
5- www.classic.aawsat.com
6- http://insaniyat.revues.org